

الذاكرة الجماعية

تجربة مركز احياء التراث الوثائقي والثقافي في طرابلس

الدكتور عبد الغني عماد

لا يمكن قراءة التاريخ عموماً دون الرجوع إلى الوثائق التي هي بمثابة الشواهد على أحداثه ومساراته ومحطاته. ولا يمكن بالتالي تصور تاريخ البشرية من دون مثل هذه الوثائق والمستندات.

ولقد تركت لنا العصور المتعاقبة أثراً مكتوبة ومخطوطات مختلفة الأهمية ومتنوعة الشكل، وبالطبع متفاوتة المصدقية، غير إن المهم منها، والذي درج على تسميته بـ "الوثائق" بقي المرجع الأكثر ركوناً إليه من قبل المؤرخين والدارسين والباحثين.

وإذا كان البعض يعتبر "الوثيقة" مرآة للتاريخ، والبعض الآخر يرى فيها نبض حركة الجماعة أو الفرد في حقبة غابرة، فإن افتقارنا إلى وثائق كافية عن مراحل معينة من تاريخ مجتمعاتنا ضاعف من أهمية الوثائق النادرة والمتوفرة، أو التي لا يزال يعثر عليها بين الحين والآخر. وفي هذا السياق أنشئت المراكز والمعاهد المتخصصة، وشكلت فرق البحث والخبراء للتحقيق والعناية بهذه الكنوز المعرفية، وكان هذا الاهتمام سمة من سمات عصرنا الراهن، لا سيما بعد ظهور الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة المتخصصة، ومنها تحديداً تلك المعنية بمجتمع المعلومات، وبالحفاظ على التراث الإنساني.

ولا جدال في أن تطور تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات أكسبت الوثائق التاريخية قيمة جديدة، فهي بقيت تمثل ما يمكن اعتباره "النوع المعلوماتي الأصيل" مقابل "الكم المعلوماتي المتواتر" الذي يصعب التحقق منه بسبب سرعة انتشاره إلى درجة يصبح معها أحياناً من المسلمات المعرفية. لذلك فإن عالم التراث الوثائقي تتمتع به عادةً قلة من الباحثين والمعنيين بصون التراث وحفظه لكي يكون أداة حاسمة تجلو صورة الماضي، في قضايا قد تكون محط خلاف ونزاع في الحاضر، وربما في المستقبل.

- أهمية الوثائق والمخطوطات في طرابلس:

لا شك أن طرابلس مدينة عريقة بتاريخها وأثارها التي لا تزال، رغم كل ما أصابها من إهمال وتخريب، ناطقة ومعبرة عن دور حضاري فاعل لعبته على مدى أجيال وحقب تاريخية مديدة. فطرابلس تشكل منجماً غنياً من الناحية الوثائقية والأثرية والتاريخية، فيه من الحضارة والعراقة ما يحفز أعلام الباحثين إلى المزيد من البحث والتدقيق لكشف هذه الكنوز الوثائقية المبعثرة هنا وهناك.

وكم عانى الباحثون من أبناء طرابلس، ومن العلماء الذين أحبوا طرابلس من بلدان شتى عربية وأجنبية، كم عانى هؤلاء من مشقة البحث عن المراجع والمصادر الأصلية الخاصة بطرابلس، هذه الوثائق المبعثرة في عواصم شتى، بين استامبول والقاهرة، إلى باريس ولندن، بل حتى في قلب المدينة، وعن المخطوطات التي لم تنشر بعد ولم تحقق وهي أيضاً مبعثرة في مواقع شتى، وهي جميعها إن وجدت فهي تفتقر إلى الحد الأدنى من التوثيق والفهرسة والأرشفة الدقيقة والصحيحة، الأمر الذي يعرقل ويحد من إطلاق الدراسات الجادة حول تاريخ طرابلس ودورها الحضاري بشكل واسع.

لهذه الأسباب تلاقت جهود المركز الثقافي للحوار والدراسات مع الدور الطبيعي الذي تقوم به جمعية العزم والسعادة الاجتماعية على المستوى التنموي في مدينة طرابلس لإطلاق مشروع إحياء الإرث الوثائقي. (وسوف نضع بين أيديكم نسخة مطبوعة عن المشروع الذي انطلق منذ حوالي ثلاث سنوات والحمد لله مستهدفاً أرشفة وتلخيص وتوثيق سجلات محكمة طرابلس الشرعية).

- لماذا هذه الوثائق وما أهميتها؟

يتضمن أرشيف المحكمة الشرعية في طرابلس العائد للمراحل العثمانية مئة وأربع سجلات تحمل الأرقام من 1 إلى 119 بالإضافة إلى سجلين غير مرقمين. وقد فقد بعض هذه السجلات ولم يتبق سوى 104 سجلات، وذلك بسبب الحريق الذي تعرضت له السرايا ودار المحكمة في طرابلس سنة 1976. ويومها تداعت بعض شخصيات المدينة لإنقاذ ما أمكن من هذه الوثائق التي حفظت أكثر من ثلاثة قرون، وكادت يد العبت أن تذهب بها في يوم مجنون من أيام الحرب عام 1976. وبمبادرة من الحاج فضل المقدم رحمه الله تشكلت رابطة لإحياء الإرث الفكري في المدينة عام 1982 أخذت على عاتقها بث الدعوة للحفاظ على هذه الوثائق، وتم حينها تصوير هذه الوثائق، فوضعت نسخة منها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ونسخة ثانية في معهد العلوم الاجتماعية وثالثة في مركز رابطة إحياء التراث الفكري في طرابلس بانتظار أن يتم تبويبها وفهرستها نظراً لما تتضمنه من ثروة علمية وتاريخية لا غنى عنها للباحثين في تاريخ المدينة.

ومنذ ذلك الحين، وعدا المحاولات الفردية الجادة للإستفادة من هذه الوثائق والتي كانت تصطدم دائماً بغياب الفهرسة والتبويب اللازمين لتسهيل مهمة الباحثين، لم يتم القيام بأي محاولة مؤسساتية أو أكاديمية مدروسة لتنظيم وفهرسة وتبويب هذه

الوثائق التاريخية التي لا تزال تشكل مادة أولية كمخطوطات تتضمن ثروة من المعلومات حول طرابلس بكل معنى الكلمة.

- ما أهمية هذه الوثائق؟

يعود أقدم ما بقي من سجلات محكمة طرابلس الشرعية إلى العام 1077 هـ/1666 م، وكانت طرابلس في ذلك الوقت لا تزال مركزاً لولاية قبل أن تصبح في القرن الثامن عشر تابعة لولاية دمشق ولولاية عكا في فترة من فترات القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر.

والمخطوطات التي تتضمنها السجلات، متفاوتة في عدد صفحاتها وإن كان الأغلب يدور حول الـ 300 صفحة، وهي كتبت بالمداد الأسود، وبخطوط مختلفة، أكثرها جميل ومقروء، ومتنوع بين الخط الرقعي، والديواني، والنسخي، والثلث.

تتضمن المخطوطات والوثائق مواضيع شتى جرى تسجيلها حسب ورودها إلى قلم المحكمة حينها دون أي تصنيف يتعلّق بموضوعاتها فهي متداخلة وغير مبوبة، وبالتالي يجد القارئ لهذه المخطوطات وثائق تتعلّق بالنواحي الإقتصادية والتجارية، والأسواق، والمهن، والحرف، ومستوى المعيشة، كما يجد مخطوطات لها علاقة بالعبادات والتقاليد والحياة اليومية للطرابلسيين، وبالعلاقات بين سكان المدينة وأوضاع المسيحيين واليهود إجتماعياً وإقتصادياً وقانونياً، وعلاقة الأهالي بالتجار الأجانب، وكل ما يتعلّق بالأوقاف، والحياة العائلية من طلاق وزواج وإرث، إلى مسائل التعيينات والوظائف الدينية والإدارية والعسكرية، والعائلات، ومشايخ الطرق الصوفية، وعلاقة طرابلس بمحيطها الريفي وتطور هذه العلاقة... الخ

- كيفية تعامل المركز مع الوثائق؟

كان لا بد أمام هذا الكم الهائل من الوثائق من وضع خطة وفق أولويات واضحة تتيح لفريق عمل صغير أن ينجز عمله دون أن يغرق في هذا البحر الكبير من الوثائق. وقد تكونت ملامح الخطة وبدأ العمل على الشكل التالي:

- تصوير ومسح ضوئي (scan) لجميع الوثائق بما يتيح التعامل معها على أجهزة الكمبيوتر.

- إعادة الفرز والتصنيف والفهرسة للوثائق على أساس الموضوع والمحتوى وليس كما هو الأمر حيث الوثائق مجمعة حسب ورودها زمنياً.

فتم جمع عقود البيع وتصنيف كل منها: أبنية سكنية، أراضي زراعية، محلات تجارية، طواحين، وغيرها. والأمر نفسه بالنسبة لعقود الإيجارات.

والقضايا المتعلقة بالوظائف تم توزيعها حسب التالي: أولاً: الوظائف الدينية وتشمل: وظائف النظارة، ووظائف الإمامة، ووظائف الخدامة، ووظائف التولية، ووظائف القراءة، ووظائف الأذان، وغيرها. ثانياً: الوظائف الإدارية، وثالثاً: الوظائف العسكرية. بالإضافة إلى فهرس للأصناف الحرفية ومشايخها.

كما تم اعتماد فهرس خاص لكل من قضايا الالتزام، والوقيات، والكشف، والإحكار، والرهن، والاستبدال، والمقاسمة، والوصاية، والنفقة، والإرث، والإخبار، وقضايا إبراء الذمم، والإقرار والتعهد، وقضايا الفتوى، وقضايا تحرير التركات، والقضايا المتعلقة بالمسيحيين واليهود، وقضايا القناصل والأجانب والمستأمنين، وقضايا

البيورلديات والفرمانات والمراسلات، والقضايا التي هي باللغة التركية.

أضف إلى ذلك الدعاوى والنزاعات كدعاوى تحصيل (دين - إيجاره - وقف - حكر - ميره)، ودعاوى النسب والخيانة والعزل، ودعاوى الزواج والطلاق، ودعاوى سوء الإئتمان والسرقة، والإبتزاز، والقتل...

ودعاوى النزاع على: الأبنية السكنية، والأراضي الزراعية، والوظائف، والمحلات التجارية، وغيرها.

إلى جانب فهرس للعائلات حسب الترتيب الأبجدي، وفهرس للأماكن ويشمل: النواحي، والمدن، والقرى، والمحلات، والأسواق، والخانات، والمساجد والجوامع، والكنائس، والمدارس، والحمامات، وغيرها.

- تحقيق وتلخيص كل وثيقة وعرضها بشكل دقيق وفق آلية تلخيص مرتبطة ببرنامج معلوماتي لتخزين المعطيات على طريقة المستودعات الرقمية الحديثة digital repositories يصلح للاستخدام البحثي العام يتضمن إمكانية استخدامه من قبل الباحثين والطلاب وفق محرك بحث (Search Engine) واسع المجال يغطي التصنيف الشامل للوثائق مضافاً إليه الفرز التفصيلي الذي قمنا به لكل نوع منها. وقد تطلب إعداد هذا البرنامج عملاً مضنياً وشاقاً كما تطلب تدريب فريق العمل على تحقيق وتلخيص الوثائق بما يتناسب والبرنامج وقتاً وجهداً. نماذج من الوثائق وملخصها في الملحق رقم 1 و2.

- ما الذي تم إنجازه حتى الآن؟

لقد أنجزنا في الواقع قسماً هاماً من المرحلة الأولى، فقد تم:

- 1 - فهرسة وتلخيص حوالي 64 سجلاً.
- 2 - تصنيف وفرز وتحقيق كل وثائق الأوقاف، وقد بلغت حوالي 500 وثيقة شملت ما يزيد عن 1500 صفحة مطبوعة محررة ومحققة .
- 3 - تصنيف وفرز وتحقيق غالبية وثائق الإلتزام، والعمل بها ما زال قائماً.
- 4 - تخزين معطيات حوالي 50 سجل في المستودع الرقمي digital repository.

- رقمنة المحتوى... ضبط "الذاكرة" وتقوية "التذكر":

إن ما تم إنجازه لا قيمة له ما لم يوظف في عملية التنمية الثقافية من جهة، وفي جعل عملية التشبيك الرقمي والمعرفي مفتوحة للجميع، أي تنمية أو تطوير أو تحديث يطرأ على ذاكرة المجتمع يعدّ في الوقت نفسه تنمية وتحديثاً وتطويراً لثقافته، والمعضلة التي تواجهها المجتمعات المعاصرة أن سرعة توليد وتداول المعلومات والمواد التي تبني الذاكرة تطوّرت وارتفعت وتضخمت إلى الدرجة التي جعلت قدرة المجتمعات على "التذكر" تقل وتضمحل، ليس فقط على صعيد تذكر الإرث أو مواد الذاكرة القديمة أو الموغلة في القدم بل وحتى الحديثة أو قريبة العهد. وقليلة هي المجتمعات التي استطاعت أن توازن بين معدلات تضخم الذاكرة والاحتفاظ بالقدرة على التذكر. والعامل الأساسي للخروج من هذه المعضلة هو الذكاء في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات كأداة للسيطرة على تضخم الذاكرة وترويضها بالشكل الذي يضمن الحفاظ على قوّة التذكر لدى المجتمع.

وقد تبوأَت تقنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هذه المكانة "الفاصلة" في التعامل مع معضلة "الذاكرة والتذكر" لأنها سمحت بتحويل الأشياء التي تشكّل الذاكرة من صورتها التقليدية على الورق أو الكتب القديمة أو أذهان الناس أو حتى جدران المعابد والبرديات والنقوش على الحجر، سواء كانت ذاكرة قديمة أم حديثة أم معاصرة، إلى صورة رقمية قابلة للتخزين والتصنيف والفهرسة والمعالجة لتتحول من مجرد "مواد تشكل ذاكرة" إلى "معارف قادرة على أن تشارك في بناء "الذهن".

ويقدّم الإنترنت في هذا الصدد الوسيلة الأنجح والأكثر تكاملاً على الإطلاق في حلّ معضلة تضخم الذاكرة وضعف القدرة على التذكر، فالإنترنت وعاء تخزين لا حدود قصوى لطاقته الاستيعابية، وقناة توصيل "لا ضفاف لها"، ورخيصة للغاية تستوعب مئات الملايين من المستخدمين والراغبين في المشاركة، ومورد للتنقيف وبناء الذاكرة لا يضاهي في قوة تأثيره لأنه لا حدود لبساطته وسهولة وسرعة الوصول إليه.

هذا بالضبط ما يجعل مشروعات رقمنة المحتوى واحدة من المسارات المرشحة لتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات كرافعة للتنمية الثقافية بالمجتمع العربي، ومن حسن الحظ أن الوطن العربي بدأ يشهد برامج ومشروعات رقمنة للذاكرة والمحتوى العربي تدلّ على أن بعض المؤسسات العربية في القطاع الرسمي والقطاع الأهلي غير الحكومي بدأت تستشعر ما لدى هذه الآلية من أهمية في تنمية الثقافة وتجديد الذاكرة العربية، وجميعها يمضي في طريق تحويل آلاف الكتب والوثائق والصور ومقتنيات المتاحف وغيرها إلى شكل رقمي يوضع في مستودعات رقمية ويتاح للجميع عبر الإنترنت.

بيد أن هذه المشروعات لا تزال في بدايتها ومحدودة العدد للغاية قياساً إلى حجم الذاكرة أو مقدار الثقافة العربية الواجب رقمتها وتحديثها وإتاحتها للجماهير العربية وللعالم، فهذه المشروعات لم تنقل سوى نذر يسير من الذاكرة العربية إلى الصورة الرقمية، ناهيك بأن منتجها الرقمي لم يشقّ طريقه بقوة بعد داخل فئات الجمهور العربي العريض.

- البوابة الإلكترونية: "ذاكرة طرابلس وتراثها" www.tourathtripoli.com

كمسار أول على هذا الطريق، قمنا بإطلاق هذا الموقع الإلكتروني وهو في سنته الثانية حقق نسبة زوار مذهلة إذ فاق عدد متصفحي الموقع حتى الآن 140 ألف زائر. فهذا الموقع يغطي جوانب مهمة من تاريخ مدينة طرابلس فيقدم أكثر من 700 دراسة أكاديمية تتناول مختلف الجوانب الحضارية والتاريخية عن المدينة، بالإضافة إلى تخصيصه ملفاً كاملاً عن علماء المدينة مقدماً دراسة وافية عن كل واحد منهم، وملفاً إضافياً عن مساجد ومدارس طرابلس مع دراسة تاريخية موثقة عنها، كذلك يفرد الموقع ملفاً عن أبرز المعالم الحضارية المتنوعة في المدينة مثل الكنائس والأديرة والقصور والحمامات والخانات وغيرها، كذلك يعرض لبعض الوثائق التاريخية الهامة، يتضمن الموقع أيضاً ملفاً غنياً بالصور عن الآثار والمواقع والمنشآت التاريخية في طرابلس والميناء، يخصص الموقع مكاناً مميزاً للأعمال البحثية الكاملة الصادرة عن مؤتمر طرابلس عيش واحد .

والمشروع يتطلع إلى تشكيل معطيات بحثية تكون صالحة كنواة لتأسيس أكبر مكتبة رقمية إلكترونية تحتوي مواد ذات قيمة ثقافية وتاريخية عن طرابلس الفيحاء وتاريخها المعاصر ، وقد تم رقمنة المادة وتنظيمها بالتعاون مع كبار الباحثين ، واستناداً إلى مراجع ومصادر علمية متنوعة وفي مقدمتها وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس التي تعود أولى وثائقها إلى العام 1666م والتي يقوم المركز بأرشفتها

وتلخيصها وتبويبها بحيث تصبح مادتها التاريخية المصدر الرئيسي للباحثين والطلاب.

الموقع لا يكتفي في مواده التي يقدمها بطرابلس ، بل يشتمل على أبواب وملفات ثقافية عامة، غنية ومتنوعة منها ما يتعلق بعلوم التربية ومشاكلها، ويتضمن دراسات لكبار المتخصصين في هذا المجال، ومنها ما له علاقة بالعلوم الاجتماعية وقضاياها المتنوعة، وأيضاً لا تغيب عن الموقع الدراسات الإسلامية التي تعنى بتقديم الدراسات الإسلامية الجادة البعيدة عن التطرف والتي تعبر عن الوسطية كمنهج للتفكير وأسلوب للحياة، وكذلك يقدم الموقع تلخيصات للكتب الجادة والتي تعتبر من أكثر الكتب قراءة، ففي هذا الملف يوجد الآن أكثر من 140 كتاب تم مراجعتهم وتقديمهم، كذلك لم تغب القضية الفلسطينية عن الموقع فتم تخصيص ملف كامل لها يشرح أبعاد الصراع وطبيعة العدو الذي نواجهه، وهناك أيضاً ملف ثقافي وأدبي هام فضلاً عن أبواب أخرى .

يزيد عدد الأبحاث والدراسات التي يقدمها الموقع والتي يشارك فيها كبار المتخصصين والأكاديميين عن 1900 دراسة ومقال تتوزع على أكثر من 38000 الف صفحة ، وهي متنوعة على مجالات عدة تلبي رغبة طلاب المعرفة بسهولة ويسر، وتفتح لهم إمكانية التحميل المجاني لأي دراسة من هذه الدراسات .

الموقع مفتوح لأي مساهمة فكرية أو ثقافية في مشروعه الرائد، ويفتح صفحاته على الويب لكل الباحثين والمتقنين والطلاب والمتابعين لأي إضافة أو دراسة تتمتع بالمواصفات التي تتسجم واهتمامات الموقع، ويتطلع ليكون نقطة استقطاب وتلاقٍ وحوار علمي وثقافي بناء. الموقع طرابلسي نعم ، لكنه موقع ينتمي كما طرابلس إلى ثقافة أمته العربية، وإلى ثقافة العصر، فيعبر عنها ويتفاعل معها، ويريد أن يكون صوت طرابلس في هذا الفضاء الإعلامي الجديد.

- لماذا يجب اعادة قراءة التاريخ -

لا شك أن هذه المعلومات تفتح مجالات جديدة للباحثين والطلاب لإعادة قراءة التاريخ الاجتماعي والإقتصادي والسياسي، وتفتح المجال لدراسات متفرعة عن هذه المواضيع مثل: الإدارة-الألقاب، الأسماء-الثقافة-الوظائف-الأشراف-تراجم الإعلام...

لقد بدأ الإهتمام بالوثائق والمخطوطات الموجودة في المحاكم الشرعية في دمشق وحلب والقاهرة وعمان منذ زمن، ونظمت العديد من المؤتمرات في سبيل الإستفادة منها، وما تمتلكه طرابلس من مخطوطات ومن ثروة في هذا المجال يضاهي ما هو موجود في تلك العواصم.

إن الباحث يقف فعلاً مذهولاً أمام جبل المعلومات والمعطيات المتضمنة في هذه المخطوطات التي تنتمي إلى الماضي الذي هو ماضينا، وبالتالي فإن معرفة الماضي التاريخي بشكل موضوعي تقود إلى فهم الحاضر، كما تنير آفاق المستقبل. لكن الماضي أو التاريخ ليس الأحداث الكبرى، بل الحياة اليومية المتواصلة عبر الزمن، والمتبدلة عبر التراكمات والمؤثرات المتداخلة، بل والمنقطعة عبر الإنعطافات الحاسمة. والإطلاقة على كل ذلك ليست مهمة سهلة، فمهمة المؤرخ الاجتماعي والباحث الاجتماعي تتعدى وصف الأحداث إلى إستخراج تسلسلها المنطقي، وإعادة إنشاء صورة الماضي بأبعادها المتنوعة، وتحديد درجات حضور هذا الماضي في حاضرنا. وهذه مهمة تستدعي الجهد النقدي المدقق فضلاً عن التأريخي المحقق. إن هذه المخطوطات إلى جانب غيرها من التواريخ والمخطوطات الأهلية والوثائق الدبلوماسية وكتب الرحالة والرحلات المبعثرة هنا وهناك، يمكنها جميعاً أن تصحح نظرتنا إلى الماضي والحاضر بأبعاده المختلفة.

ولا يمكن أن نفعل شيئاً إذا ما بقيت هذه المخطوطات كما مترابكاً لا حياة فيها، لذلك كان هذا المشروع البداية والمنطلق لإحياء التراث الوثائقي والثقافي واناذا ما تبقى من مخطوطات في المدينة. والذي أردنا من خلاله إتمام الفهرسة والتبويب وفق أحدث التقنيات وبإشراف فريق عمل أكاديمي متخصص ومدرّب لكي تصبح المادة التاريخية المتضمنة في هذه المخطوطات بتصرف الباحثين والطلاب في طرابلس والعالم العربي والإسلامي، والتي سوف تعرض نتائجها تباعاً عبر حلقات نقاشية وندوات علمية ومؤتمرات متخصصة ومطبوعات متنوعة.

إن جهوداً كثيرة بذلت، وهي بلا شك مقدرة ومشكورة، للحفاظ على الإرث الثقافي في مظاهره الخارجية، كالأبنية التاريخية والمباني الأثرية الهامة، كالمساجد والكنائس والأسواق والخانات والحمامات والقلاع وغيرها، وهي على أهميتها وضرورة إستمراريتها وتطويرها، إلا أنها لا يجب أن تنسينا أن التراث الثقافي لا يختزل بمظاهره الخارجية فقط، بل من حق هذا التراث علينا، أن نخرج كنوزه المدفونة ومخطوطاته المبعثرة، وأن نقوم بتحقيقها وجمعها وتبويبها وفهرستها وتقديمها في صورة علمية تليق بالفيحاء، وبما يجعل المباني الأثرية تتكامل مع المعاني الثقافية، والمظاهر الخارجية ناطقة بالمضامين الوثائقية والفكرية، فيحتضن الحجر ما أنتجه البشر من فكر وثقافة وأنماط حياة. هكذا تتكامل المباني والمعاني، والمظاهر والجواهر، وهذا هو البعد الحضاري لمشروع إحياء الإرث الوثائقي والثقافي لمدينة طرابلس.

إن انطلاق المرحلة الأولى يعني أنه لا يزال أمامنا مراحل أخرى تنتظر المزيد من الجهد والعمل، فالوثائق التي نعمل عليها، يوجد غيرها الكثير تتعلق بطرابلس مباشرةً في اسطنبول والقاهرة ودمشق وعواصم أوروبية أخرى كباريس ولندن، هذا عدا وثائق متناثرة وموزعة في البيوتات الطرابلسية معرضة للتلف والضياع.

إلا أن إنطلاق هذه المرحلة من المشروع بالتعاون مع جمعية العزم والسعادة الإجتماعية يشكل حافزاً قوياً لنا الى المزيد من العمل والتعاون مع متقفي طرابلس وفعاليتها وعائلاتها لإنجاح هذا المشروع الحضاري الذي يحفظ تراث طرابلس الثقافي والوثائقي، فالمدن التي لا تحافظ على تاريخها وتراثها لا تستطيع أن تبني حاضرها ومستقبلها بجدارة.

نماذج من الوثائق مع تلخيصها:

- ملحق رقم (1)¹

¹ - سجل 1270-1271 هـ/1854 - 1855م، (ص218/ق1-321).

باع السيد محمد محمد النشار لعمدة السادات والأعيان الكرام السيد محمد
درويش أفندي، جميع الحصة الشائعة في كامل الطبقة الكائنة في محلة العوينات
باطن طرابلس الشام، بمبلغ وقدره خمسمائة وخمسون قرشاً.

حررت في 5 رجب سنة 1271هـ.

فيتضمن هذا التلخيص العناصر الأساسية في قضية البيع من بائع ومشتري
والعقار وثمانه وتاريخ إجراءه. ومن بعدها يتم تصنيف هذه القضية ضمن قضايا
البيع الخاصة بالأبنية السكنية. ومنها يتم استخراج العائلات والأماكن الواردة فيها
ووضعها في الأماكن المخصصة لها.

- ملحق رقم (2)²

تحرير تركة سعدية معتوقة الشيخ صالح الصياد، المنحصر إرثها بكل من زوجها عبد الله ابراهيم سعد المصري وورثة معتقها وهم كل من السيد محمد صالح الصياد وشقيقه السيد عمر وشقيقتها السيدة زينب، والمشملة على أمتعة وأدوات منزلية وملابس وحلي ذهبية.
حررت في 15 رجب سنة 1271هـ.

فيتضمن هذا التلخيص أيضاً العناصر الأساسية في القضية من الشخص المتوفي وورثته ومتروكاته. ومن بعدها يتم تصنيف هذه القضية ضمن قضايا تحرير التركات. ومنها يتم استخراج العائلات الواردة فيها ووضعها في الأماكن المخصصة لها.